الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ - 9 أكتوبر 2024

أخبار النافذة

بالقاهرة.. الأرصاد تكشف التوقعات التفصيلية لطقس الأربعاء اكتشاف جزيئات جديدة على سطح قمر بلوتو "شارون" يكشف أسرار 32 تكوينه في النظام الشمسي محمد أبو تريكة يحيي ذكرى "طوفان الأقصى" ويؤكد دعمه لفلسطين والمقاومة السيسي يهاجم ثورة 25 يناير: "هدفها كان إزلال الجيش والشرطة ووضع البلاد في حالة فوضى" «كارثة سيادية مصرية».. حكومة الانقلاب ترفض الرقابة البرلمانية على الصندوق الغامض مصر الثانية في الترتيب.. دول التطبيع تزيد من تجارتها مع إسرائيل خلال حرب غزة خرائط جوجل تصنف رأس الحكمة "إماراتية".. ومصريون: لم ولن نبيع أرضنا أحمد الشيخ لـ تلفزيون وطن: حرب أكتوبر انتصار عسكري عظيم أعاقه العبث السياسي

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » تقارير

«كارثة سيادية مصرية».. حكومة الانقلاب ترفض الرقابة البرلمانية على الصندوق الغامض

الأربعاء 9 أكتوبر 2024 11:24 م

في خطوة مثيرة للجدل، تواصل الحكومة المصرية تجاهل نداءات البرلمان للرقابة على موارد صندوق مصر السيادي، في خطوة تُشعل الجدل حول الشفافية والحوكمة ا

فقد تم التصويت مؤخرًا لنقل تبعية هذا الصندوق إلى مجلس الوزراء، ما أثار تساؤلات جدية حول ما يُعتبر "اقتصاد الظل" في قلب الحكومة.

إذ تتعالى الأصوات المنادية بأهمية فرض رقابة صارمة على إدارة الصندوق الذي يُعتقد أنه يدير صفقات اقتصادية حساسة وسرية.

وزير الشؤون النيابية محمود فوزي يصرح بأن الصندوق يمثل أحد الأذرع الاقتصادية الحيوية للدولة، مشيرًا إلى طبيعته الخاصة التي تجعله خارج نطاق الرقابة النيابية.

ويؤكد أن أي محاولة لمراقبة موارده المالية ستكون غير مقبولة. كيف يمكن لدولة تعاني من أزمات اقتصادية متلاحقة أن تقبل بفكرة إدارة اقتصادية غير شفافة لا تخضع القانون الذي يحكم الصندوق يحدد إطارًا معينًا للرقابة، لكنه يُحاط بالكثير من الشكوك حول مدى فعاليته. فوزي يبرر الوضع القائم بأن هناك مراجعين من الجهاز المركزي وأن تقاريرهم ستُعرض على جمعيته العمومية وقائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي. لكن هل يمكن اعتبار هذا كافيًا لضمان النزاهة والشفافية في إدارة موارد الصندوق؟

إضافة إلى ذلك، يُشير فوزي إلى أن عرض موازنة الصندوق على البرلمان كما هو الحال مع موازنة الحكومة قد يُفقد الصندوق مرونته الاقتصادية، رافضًا فكرة أن الصندو

لكن ما هي المعايير التي تُحدد بها هذه المرونة؟ وما هو مصير الأصول التي تم نقل ملكيتها إلى الصندوق دون وجود رقابة برلمانية واضحة؟

تحول الصندوق إلى أداة لنقل أصول ضخمة للدولة، حيث قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بنقل مجموعة من الأصول المهمة إلى الصندوق، ومنها أراضي ومباني استراتيج

تم طرح هذه الأصول أمام مستثمري القطاع الخاص، في خطوة تثير المخاوف حول مصير الملكية العامة وما إذا كانت هذه الأصول ستظل تحت رقابة الدولة أم ستُفقد ت

المجموعة التي تم نقلها تشمل مواقع حيوية، مثل أرض مجمع التحرير والمقر الإداري لوزارة الداخلية، إضافة إلى المقرات السابقة للحزب الوطني المنحل.

وفي خطوة مثيرة للدهشة، تم نقل أراضي 13 وزارة وجهة حكومية بوسط القاهرة، بما في ذلك وزارات الخارجية والعدل والتعليم والصحة، إثر نقل هذه الوزارات إلى الع

بحسب المعلومات المتاحة، يبلغ حجم الأصول المدارة من قبل صندوق مصر السيادي نحو 12 مليار دولار. يشمل الصندوق خمسة صناديق فرعية تهتم بمجالات حيوية كخد

لكن السؤال الذي يبقى مطروحًا: هل يمكن اعتبار هذه التشكيلة من الصناديق ضمانًا لنجاح الاستثمارات في ظل غياب الرقابة المناسبة؟

الشكوك تتزايد حول الهدف الحقيقي من إدارة هذه الأصول في ظل غياب الرقابة البرلمانية. هل حقًا يُدار هذا الصندوق بما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، أم أن هنا

الجميع يدرك أن إدارة الموارد المالية بطريقة غير شفافة قد تؤدي إلى كارثة اقتصادية. وفي الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد المصري بأزمات متتالية،

فإن السماح بإدارة الصندوق بعيدًا عن أعين الرقابة قد يؤدي إلى تفشي الفساد وهدر المال العام. فكيف يمكن لدولة تتطلع إلى تحقيق النمو والتنمية أن تقبل بمثل هذه

الحاجة ملحة لفتح نقاش وطني حول هذا الموضوع، لا سيما مع تزايد القلق العام حول كيفية إدارة الأموال العامة.

يجب أن يكون هناك مسار واضح للرقابة والمساءلة على كل ما يتعلق بالصندوق السيادي. الحكومة ملزمة بتحمل مسؤولياتها أمام الشعب، والبرلمان يجب أن يلعب دور

السؤال الآن: هل ستستمر الحكومة في تجاهل دعوات الشفافية، أم ستفتح الباب أمام الرقابة البرلمانية؟ الأوضاع الحالية تشير إلى أن الخطر يتزايد، والتحديات الاقتصا

مقالات متعلقة

هلا: ملايين تجمعها شركة "إبراهيم العرجاني" على حساب الفلسطينيين الهاربين من الحرب

"طوفان الأقصى".. ومضات تحليلية

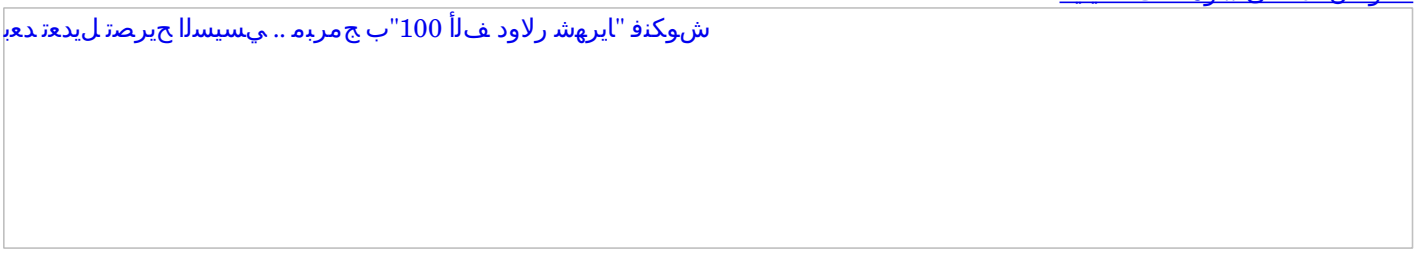

بعد تعديل تصريح السيسي .. مبرمج بـ"100 ألف دولار شهريا" فنكوش

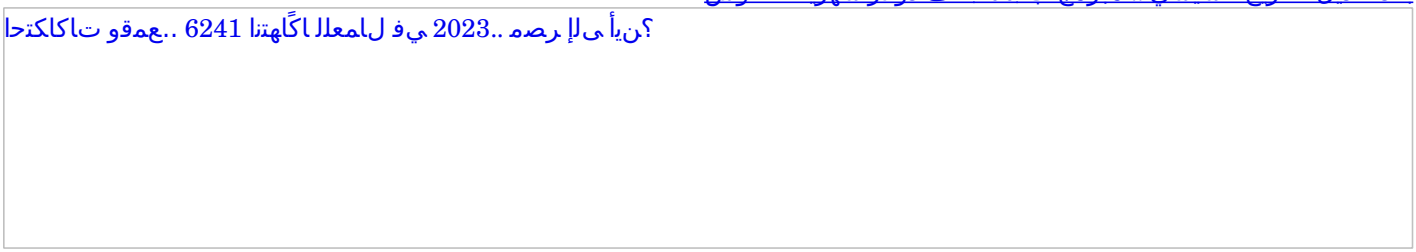

احتكاكات وقمع.. 6241 انتهاكًا للعمال في 2023.. مصر إلى أين؟

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2024 ©